المجلس الثوري ومسؤولو الاجهزة والمؤسسات وكوادر عديدة، اصدرت «فتح» بياناً هاماً ذكرت فيه انها تضمن حضور ثلثي اعضاء المجلس الذي تدعو لعقده كل المؤسسات الشعبية الفلسطينية والقوى الوطنية والديمقراطية (**فلسطين الثورة**، العدد ٥٢٨، ١٣/١٠/١٩٨٤).

وفي تطور متصل بالاسراع في عقد المجلس الوطني، اكدت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، في بيان اصدرته في ختام دورة اجتماعات عقدتها قيادتها في دمشق، تمسكها باتفاق عدن بكامل بنوده. ودعت الديمقراطية جميع القوى الشقيقة والصديقة الى بذل الجهود لضمان التعجيل بانعقاد المجلس الوطني الفلسطيني، بهدف انهاء حالة الشلل في مؤسسات منظمة التحرير (**الحرية**، ١٨/١٠/١٩٨٤).

وكان الامينان العامان للديمقراطية والشعبية، الرفيقان نايف حواتمة وجورج حبش، قد اجريا مباحثات مع المسؤولين في عدن حول الخلافات بينهما فيما يتعلق بموقف كل منهما من عقد دورة المجلس الوطني الفلسطيني، قبل وقت قصير من وصول وفد من التحالف الوطني الى اليمن الديمقراطية لاجراء محادثات حول الوضع الفلسطيني. ولم تفلح جهود التحالف الديمقراطي في اقناع قادة التحالف الوطني بمباشرة الحوار الوطني الشامل (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ٢٧/١٠/١٩٨٤). وفي وقت لاحق، اتهمت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين قيادة «فتح» بالسعي الى عقد مجلس وطني بلون واحد وبدون نصاب قانوني، واكدت، في بيان لها، انها لن تحضر الدورة ١٧ للمجلس الوطني (**الهدف**، ٢٩/١٠/١٩٨٤).

وفي دمشق، اعلن ناطق باسم المنشقين ان حواراً فلسطينياً سيجري في الجزائر بين التحالفين الوطني والديمقراطي، بهدف التوصل الى تصور مشترك وترتيب الوضع الفلسطيني في المرحلة المقبلة (**رويتر**، ٢٩/١٠/١٩٨٤).

وفي اواخر شهر تشرين الاول (اكتوبر) واوائل شهر تشرين الثاني (نوفمبر)، شهدت تونس اجتماعات فلسطينية عالية المستوى حضرتها شخصيات فلسطينية مستقلة وعدد من اعضاء اللجنة المركزية لـ «فتح» وممثلون عن التنظيمات والاتحادات والنقابات الفلسطينية. وصدر عن المجتمعين بيان هام دعا الى ضرورة التحضير الكامل لعقد الدورة ١٧ للمجلس الوطني الفلسطيني وضرورة التزام اطراف اتفاق عدن بتنفيذ بنوده (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ٢/١١/١٩٨٤).

وشهد الاسبوع الاول من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) جولة اخرى من محادثات الحوار الفلسطيني في الجزائر عقدت على هامش المشاركة الفلسطينية في احتفالات الجزائر بالذكرى السنوية الثلاثين لانتصار ثورتها. وقد انتظر الوفد الفلسطيني الذي شارك في الاحتفالات، وضم الاخوة ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية وعبد الرحيم احمد، عضو اللجنة التنفيذية وصلاح خلف عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، جواب الحكومة الجزائرية حول عقد الدورة ١٧ للمجلس على ارض الجزائر.

وبهذا الصدد قال صلاح خلف: لقد اخبرنا الجزائريون انهم لا يوافقون على عقد المجلس الوطني على ارض الجزائر، واضاف ان مسؤولاً جزائرياً هو محمد شريف مساعدية سمع جواب الجبهة الشعبية والديمقراطية والحزب الشيوعي برفض المشاركة في اعمال المجلس (**فلسطين الثورة**، العدد ٥٣٣، ١٧/١١/١٩٨٤).

اثر ذلك، تقدمت قيادة «فتح» بطلب اخر الى حكومة اليمن الديمقراطية بشأن امكانية عقد المجلس في عدن، وكان جواب الحكومة الاعتذار لصعوبة الموقف ووجود ظروف تحول دون تجاوبهم مع هذا الطلب. وصرح خليل الوزير بان العاصمة الاكثر ترشيحاً لعقد المجلس هي عمّان (**الشرق الاوسط**، ٩/١١/١٩٨٤).

وفيما اكد خليل الوزير ان قرار «فتح» بعقد المجلس قبل نهاية شهر تشرين الثاني (نوفمبر) هو قرار نهائي، اطلع ياسر عرفات اعضاء المجلس العسكري، في تونس، على قرار «فتح» بعقد المجلس في عمّان يوم ٢٢/١١/١٩٨٤ (**وكالة الانباء الكويتية**، ١٤/١١/١٩٨٤).

ويوم الخامس من تشرين الثاني (نوفمبر)، اصدرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بالاستناد الى رأي اللجنة التحضيرية الخاصة، قراراً نهائياً بالدعوة الى عقد المجلس الوطني الفلسطيني. ووجه رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة اشعاراً الى رئيس المجلس الوطني خالد الفاهوم، دعاه فيه الى توجيه الدعوة لجميع اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني للاجتماع يوم الخميس الموافق ٢٢/١١/١٩٨٤ في مدينة عمّان. وفي الحقيقة، فانه يتعين على رئيس اللجنة التنفيذية اشعار رئيس المجلس بالدعوة لعقده استناداً لاحكام المادة الثامنة من النظام الاساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية (**فلسطين الثورة**، العدد ٥٣٤، ٢٤/١١/١٩٨٤).

وانطلاقاً من ذلك، استمرت الجهود الفلسطينية لعقد المجلس الوطني في المكان والزمان المحددين. وفي الوقت الذي بدا فيه ان «فتح» تتحمل، بشكل رئيسي، اعباء هذا القرار، فان الباب ظل مفتوحاً لمن يريدون ان يحضروا، وبالشكل الذي يرونه مناسباً لأوضاعهم.